

فعله دية الزيادة ولصاحب العلبا على الجاني دية
انكته **الثاني** اذا قطع يميناً فبذل سناً لا يقطع المعنى
عليه من غير علم قال **وط** يقتضي مدحها سقوط
العقد وفيه تردد لان التعيين قطع المعنى فلا يجري
اليسرى مع وجودها وعلى هذا يكون القصاص
في المعنى باقياً ويؤخر حتى يندمل اليسار توقيماً من
السرية بتوارد القطعين فاما الدية فان كان الجاني
سمع الامر باخراج اليمن فاخرج اليسار مع انها لا
تجري وقصد الى اخرجها فلا دية له ايضاً ولو قطعها
مع العلم قال **وط** سقوط العود الى الدية لانه بلطها
القطع فكانت شبهة في سقوط العود وفيه اشكال
لانه اقدم على قطع لا يملكه فيكون كما لو قطع عضواً
غير اليد وكل موضع لدية اليسار يضمن السرية
ولم يضمنه بالولم يضمن الجناية ولو اختلفا فقال بديلها
مع العلم لا بد لا فانك البازل والقول قول البازل
لانه ابصر بنية ولو اتفقا على بئها بدل لم يقطع بئها
وكان على القاطع ديتها وله القصاص في اليمن لا يها
موجودة وفي هذا تردد ولو كان المقصود مجنوناً فبذل
الجاني له غير العضو فقطعه ذهب هداً اذ ليس

ولاية

ولاية الاستيفاء فيكون البازل بطل الحق ونفسه **قطع**
يمين مجنون فوجب المجنون وقطع يمينه قيل وقعا **الاستيفاء**
موقعه وقيل لا يكون قصاص لان المجنون ليس له الهمة
الاستيفاء وهو شبهه ويكون قصاص المجنون باقياً
على الجاني ودية جناية المجنون على عاقلة **الثالث** لو قطع
يدى رجل ورجليه خطافات فاختلفا فقال الولي
مات بعد الاندمال وقال الجاني مات بالسرية فان
كان الزمان قصيراً لا يحتمل الاندمال فالقول قول
الجاني وان امكن الاندمال فالقول قول الولي لان
الاحتمال متكافيان والاصل وجوب الدين ولو
اختلفا في المد فالقول قول الجاني اما لو قطع يد فمات
وادعى الجاني الاندمال وادعى الولي السرية فالقول
قول الجاني ان مضت مد يمكن الاندمال ولو اختلفا
فالقول قول الولي وفيه تردد ولو ادعى الجاني انه
شرب سمافات وادعى الولي موتة من السرية فالاحتمال
فيها سواء ومثله للمفوف في الكساء اذا فسد بضعفين
وادعى الولي انه كان حياً وادعى الجاني انه ميت الاحتمال
متساويان فيرجح قول الجاني لان الاصل عدم الصما
وفيه احتمال اخر ضعيف **الخامس** لو قطع اصبع رجل